

توظيف بريطانيا لمعاهدات الهدنة في إعادة تشكيل الخليج العربي "الساحل المتصالح أمودجاً" (1820-1971م)

British Employment of Truce Treaties in Reshaping the Arabian Gulf The Trucial Coast as a Case Study (1820-1971)

د. مهدي راشد سعيد القباص¹، د. محمد سعيد يسلم المدحجي²

¹أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك، كلية التربية عتق، جامعة شبوة

²أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد، كلية التربية عتق، جامعة شبوة

d.mrs777@gmail.com

تاريخ القبول: 2026/6/21

تاريخ التسليم: 2026/5/19

الملخص:

الكلمات المفتاحية:	واجهت بريطانيا منافسة أوروبية كبيرة خلال مساعيها للتغلغل في الخليج العربي في القرن السادس عشر، وتمكنت من تعزيز نفوذها منذ منتصف القرن الثامن عشر، وكان عليها مواجهة المقاومة العربية للوجود الأجنبي في الخليج العربي، وعمليات السلب والنهب في مياه الخليج، إضافة للصراعات والنزاعات التي تحكم العلاقات القبلية لمشيخات الخليج، ولتغيير هذا الواقع وإخضاعه لسيطرتها اعتمدت على القوة العسكرية بحكم الضرورة، واللجوء إلى توقيع معاهدات هدنة بحرية مع مشيخات الخليج؛ لتقييد قراراتها السيادية تدريجياً حتى تدخلها في تبعية كاملة لسياستها في المنطقة، وكان لنظام الهدنة تأثير واسع في ضبط مشيخات الخليج، وإخضاعها للسيطرة البريطانية.
• بريطانيا	
• الحماية البريطانية	
• الخليج العربي	
• الساحل المتصالح	
• معاهدات الهدنة	

ABSTRACT:

Key Words:	Britain faced significant European competition during its efforts to penetrate the Arabian Gulf in the 16th century. It managed to underpin its influence from the mid-18th century onward, while simultaneously confronting Arab resistance to foreign presence in the Arabian Gulf, acts of piracy and raiding in Gulf waters, in addition to the conflicts and disputes governing tribal relations among the Gulf sheikhdoms. To alter this reality and bring it under its control, Britain relied—out of necessity—on military force and the signing of maritime truce treaties with the Gulf sheikhdoms. These agreements gradually restricted the sovereign decisions of these sheikhdoms, ultimately drawing them into complete subordination to British policy in the region. The Maritime Truce System exerted a broad and profound influence in regulating the Gulf sheikhdoms and subjecting them to British control.
• British.	
• British Protectorate	
• Arabian Gulf	
• Truce Treaties	
• Trucial Coast	

مقدمة:

اكتسب الخليج العربي أهمية كبيرة على مر التاريخ؛ نتيجة موقعه الجغرافي، وتعاقب الحضارات التي شهدتها، غير أن عصر الاكتشافات الجغرافية الأوروبية، التي بدأها البرتغاليون في بدايات القرن الخامس عشر، حوّل الخليج العربي إلى ساحة للتنافس الدولي؛ نتيجة الأرباح العظيمة التي عادت بها الرحلات التجارية بين أوروبا وآسيا، ولاحقاً أخذ التنافس الدولي بُعداً عسكرياً مع تصاعد التنافس الدولي لاحتكار السيطرة البحرية والتجارية على المنطقة، وكان التنافس بين الدول الأوروبية وبين الأوروبيين والقوى المحلية سواء في إيران أو في الجزيرة العربية، ما سمح بدخول الهولنديين والفرنسيين والبريطانيين إلى الخليج العربي؛ إذ تمكّن البريطانيون منذ منتصف القرن الثامن عشر من فرض السيطرة على الخليج العربي؛ بفضل تنوع الأدوات والوسائل التي اعتمدوا عليها لتحقيق الهيمنة والسيطرة، فإلى جانب القوة البحرية الضاربة التي استخدموها ضد المقاومة العربية، وعمليات القرصنة البحرية في الخليج العربي، لجأوا إلى عقد مجموعة من معاهدات الهدنة البحرية (هي مجموعة من الاتفاقيات المتدرجة، من المؤقت إلى الدائمة، بين بريطانيا وبين مشيخات الخليج خلال القرن التاسع عشر، من 1820م إلى 1853م، وأُخذت ظاهراً ذريعة لوقف أعمال القرصنة البحرية، وحفظ الأمن في مياه الخليج، وحماية مواسم الغوص على اللؤلؤ، ولكن في جوهره مثل أداة سياسية وقانونية واقتصادية انتقلت بريطانيا من خلالها من المواجهة العسكرية المباشرة إلى فرض الهيمنة غير المباشرة، وجردت مشيخات الخليج من سيادتها البحرية والعسكرية، وأخضعتها بالكامل للوصاية البريطانية). التي أسهمت في مجملها في خدمة السيطرة البريطانية على الخليج العربي، وشكلت هذه المعاهدات (الهدنة) نظاماً متكاملًا تمكّنت بريطانيا من خلالها من ضبط القوى المحلية في الخليج العربي - الساحل المتصالح، وإدارة خياراتها الداخلية، وعلاقاتها الخارجية بطريقة تستجيب لمصالحها من الخليج العربي حتى الهند.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تقدمت بريطانيا على منافسيها الأوروبيين في إحكام السيطرة على الخليج العربي ومشيخاته، وذلك من خلال الاعتماد على معاهدات الهدنة البحرية، ولذلك تطرح الدراسة التساؤل الرئيس الآتي: كيف أثر معاهدات الهدنة البحرية في السيطرة البريطانية على الخليج العربي - الساحل المتصالح؟ ويتشعب من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف تطور الاهتمام البريطاني بالخليج العربي - الساحل المتصالح - في ظل التنافس الأوروبي؟
- كيف تطور نظام معاهدات الهدنة البحرية؟

- ما هي انعكاسات معاهدات الهدنة البحرية على السيطرة البريطانية على الخليج العربي - الساحل المتصالح؟
تفترض الدراسة أن معاهدات الهدنة البحرية التي وقعتها بريطانيا مع مشيخات الخليج العربي أسهمت بشكل مؤثر وفعال في تحقيق السيطرة البريطانية على الخليج العربي - الساحل المتصالح -، والتي أدخلتهم تدريجيًا في التبعية السياسية والاقتصادية لبريطانيا، كما أسهمت في تراجع الوجود الأوروبي المنافس، وتقليص قدرة القوى المحلية على تهديد الوجود البريطاني في الخليج العربي.

أسباب اختيار الموضوع

- 1- الأهمية التاريخية للموضوع؛ إذ تمثل معاهدات الهدنة نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ الخليج العربي، إذ أسهمت في إعادة رسم العلاقات السياسية والأمنية بين بريطانيا وبين مشيخات الساحل المتصالح، وتركت آثارًا امتدّت حتى قيام دولة الامارات العربية المتحدة عام 1971م.
- 2- ندرة الدراسات المتخصصة التي تناولت معاهدات الهدنة من منظور التوظيف وإعادة التشكيل، إذ ركزت أكثر الدراسات السابقة على عرض المعاهدات أو دراسة السياسة البريطانية بصورة عامة.
- 3- إبراز الدور البريطاني في إعادة تشكيل الخليج العربي، من خلال دراسة كيفية توظيف بريطانيا لمعاهدات الهدنة؛ بوصفها أداة سياسية وقانونية لترسيخ تفوذها.
- 4- إثراء المكتبة العربية بدراسة أكاديمية متخصصة، تتناول معاهدات الهدنة؛ بوصفها أداة استراتيجية لإعادة تشكيل الخليج العربي، وتسهم في سد جانبٍ من النقص في الدراسات العربية، المتعلقة بهذا الموضوع.

أهداف البحث

تستهدف الدراسة تتبّع تطور الاهتمام البريطاني بالخليج العربي، وتوضيح سياسة بريطانيا للسيطرة على الخليج العربي - الساحل المتصالح -، من خلال نظام معاهدات الهدنة البحرية، وتسليط الضوء على دوره في فرض التبعية على مشيخات الخليج لبريطانيا، والتخلص من المنافسين الأوروبيين في الخليج العربي.

أهمية الموضوع

تكتسب الدراسة أهمية علمية كبيرة؛ لأنها تسلط الضوء على معاهدات الهدنة البحرية، التي شكّلت أهم أدوات بريطانيا في السيطرة على مشيخات الخليج، وقيدتها بخياراتها وسياساتها الدولية لعقود طويلة، وتوضيح بنائه التعاقدي الذي أدخل مشيخات الخليج في تبعية سياسية واقتصادية لبريطانيا، وتحليل تأثيره وانعكاسه على الهيمنة البريطانية على الخليج العربي، كما تكتسب الدراسة أهمية علمية تتمثل في توفير مادة علمية للمهتمين والباحثين والأكاديميين، تركز بشكل أساسي على معاهدات الهدنة البحرية.

منهج البحث

استخدم الباحثان المنهج التاريخي أداة رئيسة في تتبع تطور الاهتمام البريطاني في ظل التنافس الأوروبي للسيطرة على الخليج العربي - الساحل المتصالح -، ولرصد الأحداث التي مهدت لتوقيع معاهدات الهدنة البحرية، كما

اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي؛ لتوضيح انعكاسات معاهدات الهدنة البحرية وأثرها في إحكام السيطرة البريطانية على الخليج العربي.

الدراسات السابقة

حظيت السياسة البريطانية في الخليج العربي باهتمام واسع من قبل الباحثين العرب والأجانب ولاسيما ما يتعلق بمعاهدات الهدنة ونظام الحماية البريطانية، وتطور إمارات الساحل المتصالح حتى انسحاب بريطانيا عام 1971م، لكن أكثر تلك الدراسات تناولت هذه الموضوعات بصورة جزئية، إما من منظور سياسي وإما من منظور قانوني أو دبلوماسي، ولم تتناول معاهدات الهدنة بوصفها أداة وظفتها بريطانيا لإعادة تشكيل الخليج العربي خلال المدة 1820-1971، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

من أهم الدراسات السابقة:

- عبدالله بن علي آل خليفة: الهدنات البحرية وأثرها على مشيخات الساحل المتصالح العربية في القرن التاسع عشر.

- فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر 1853/1914م - الناشر دار ذات السلاسل، الكويت، 1984م.

- صالح محمد جاسم: موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798/1810م، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 1979م.

خطة البحث:

المبحث الأول: الوجود البريطاني في الخليج العربي:

ارتبط الوجود البريطاني في الخليج العربي بشركة الهند الشرقية كأداة للهيمنة والسيطرة الاستعمارية، وتزامن بدء الاهتمام البريطاني بالخليج العربي مع السيطرة البرتغالية على منطقة الخليج، (إسماعيل، 11 - 12) كما واجه البريطانيون لاحقاً منافسة أوروبية متزايدة (الهولنديين، الفرنسيين)، ما فرض عليهم تعزيز وجودهم بالوسائل العسكرية، والسياسية والدبلوماسية في الخليج العربي (حسن، 139).

أولاً: التنافس الأوروبي في الخليج العربي:

وصل البرتغاليون إلى الخليج العربي في نهاية القرن الخامس عشر، بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام 1486م (ولسون، 70)، وأدركوا مبكراً الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، فسعوا للسيطرة عليها من خلال الهيمنة على النشاط التجاري، وفي مقدمتها تجارة اللؤلؤ التي تشتهر بها البحرين، وتجارة الخيول بين البصرة والهند (الجبوري، 201 - 202)، ما شجع البرتغاليين على فرض السيطرة العسكرية على سواحل الخليج العربي وخليج عدن، وفي عام 1506م بدأوا بغزو الساحل العماني، مستغلين تفوقهم العسكري على السكان المحليين، وتمكنوا عام 1507م من السيطرة على مملكة هرمز، ثم السيطرة على الساحل العماني، وقاموا

بناء الحاميات في إطار محاولاتهم للاستقرار في المنطقة (تومانوفيتش، 71 - 73)، لكنهم واجهوا مقاومة من المماليك الذين اعتمدوا على الوسائل الدبلوماسية في مواجهة البرتغاليين، من خلال طلب الدعم من الدول الأوروبية، والتهديد بموقف سياسي داعم من التجار الأوروبيين، لكن هذه الطريقة لم تفلح في مواجهة النفوذ المتزايد للبرتغاليين في الخليج العربي، ما دفعهم للجوء إلى الوسائل العسكرية، فقادوا حملة عسكرية في 1509م ضد البرتغاليين، وتحصَّنوا في جزيرة "ديو" لمهاجمتهم، لكنهم هزموا في معركة عرفت بـ "معركة ديو"، ما ساعد في ترسيخ السيطرة البرتغالية على الخليج العربي، ثم أعاد المماليك المحاولة عام 1515م، وقادوا حملة ضد البرتغاليين، لكن سقوط دولتهم على يد الدولة العثمانية عام 1516 أفشل الحملة، ما أدخل البرتغاليين في منافسة شرسة مع العثمانيين الذين أولوا اهتمامًا كبيرًا بسواحل الخليج العربي (الجبوري، 202 - 204). وكان الصدام بين البرتغاليين والعثمانيين حتميًا بعد السيطرة العثمانية على البصرة عام 1534م، وإقامة قاعدة بحرية فيها على رأس الخليج العربي، ووقَّعت أول مواجهة بحرية بين الدولتين في أغسطس 1554م، في خورفكان على ساحل عمان، وهُزم فيها البرتغاليون، لكنهم خاضوا مواجهة جديدة مع العثمانيين وألحقوا بهم هزيمة قاسية، واستمرَّ العثمانيون في إرسال الحملات العسكرية للسيطرة على الخليج العربي، وكان آخرها عام 1581م، واستمرَّت حتى عام 1589م، لكنَّها لم تُفلح في طرد البرتغاليين من الخليج العربي (عدوان، 49-50).

بدأت السيطرة البرتغالية على الخليج العربي بالتراجع بعد سيطرة الإنجليز على مضيق هرمز بعد مواجهة عسكرية بين الطرفين بالقرب من "جسك" عام 1620م (الجبوري، 445)، كما واجه البرتغاليون مقاومة كبيرة من اليعاربة بعد قيام دولتهم عام 1624م، الذين تمكَّنوا من تقليص السيطرة البرتغالية في الساحل العماني حتَّى نجحوا في أغسطس 1648 من إنهاء الوجود البرتغالي في الخليج العربي (المشهداني، 389 - 391). أسهمت المنافسة التجارية الهولندية في تقويض الوجود البرتغالي في الخليج العربي (الجبوري، 446)، وذلك في ظل تعاظم الأسطول التجاري الهولندي، وتطور نشاطه في خطِّ موزا للنشاط التجاري لبريطانيا، ففي عام 1602 صدر أمرٌ ملكيٌّ بتأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية، والتي دخلت في منافسة قوية مع شركة الهند الشرقية البريطانية؛ نظرًا لنشاطها الواسع في تجارة التوابل في الهند، ثم توسَّع نشاطها إلى الخليج العربي عبر الضفة الشرقية بعد هزيمة البرتغاليين، والسيطرة على مدينة بندر عباس على مضيق هرمز عام 1625م، ما ساعدها في الضغط على شاه إيران للحصول على امتياز يمنحهم نسبة من تجارة الحرير في فارس، وبعد وفاة الشاه نجح الهولنديون في إنهاء النشاط التجاري لبريطانيا في فارس، ما منحهم السيطرة على النشاط التجاري في الضفة الشرقية للخليج العربي (لوريمر، 93 - 95). وازداد التغلغل الهولندي في الخليج العربي منذ عام 1630م من خلال الوكالات التجارية في بندر عباس، وقشم، وأصفهان، ومنافسة التجار البريطانيين عبر رفع أسعار المنتجات الفارسية، وبيع السلع المستوردة بأقل كلفة، ما ساعد على إنهاء النشاط التجاري للبريطانيين في الخليج العربي، والهيمنة على نشاطه التجاري والاستثمار به في النصف الأول من القرن السابع عشر (الجبوري،

450). إذ هيمن الهولنديون على التجارة في الخليج العربي، لكنَّ الإيرانيين كانوا يفضلون التعاون مع شركة الهند الشرقية البريطانية، لذلك كانت الامتيازات التي منحوها للبريطانيين أكثر مما حصل عليه الهولنديين، ما أدى إلى تصاعد الصراع بين الهولنديين والبريطانيين، والتقى الطرفان في أكثر من مواجهة عسكرية بحرية في مياه الخليج العربي، وتعطلَّت التجارة في الخليج بسبب قيام الأسطول الهندي بسدِّ منافذ الملاحة فيه، في حين كانت السفن الهولندية تنقل البضائع من دون توقف، واستغل الهولنديون توترَّ العلاقات بين شركة الهند الشرقية وبين شاه إيران؛ لتصعيد نشاطهم السياسي والتجاري في الخليج العربي، وحاول البريطانيون استعادة مكانتهم باستخدام القوَّة بين عامي 1660 - 1661م، فحاصروا بندر عباس، لكنَّ محاولتهم فشلت، ما أدى إلى تعزيز مركز الهولنديين، وإنهاء الوجود البريطاني في الضفة الشرقية للخليج العربي عام 1663م، وسحب كل موظفي شركة الهند الشرقية، فازداد نفوذ الهولنديين وتفوقهم التجاري في الخليج العربي خلال ثلثي القرن السابع عشر الأخيرة (الجاف، 36 - 38) .

كان من نتائج خروج البريطانيين من الخليج العربي انهيار التحالف البريطاني - الهولندي، الذي نشأ لمواجهة البرتغاليين، وتحولت العلاقة بين البلدين إلى صراع نتيجة لتزايد النفوذ الهولندي في الخليج العربي، لذلك شهد أواخر القرن السابع عشر فقدان الهولنديين عوامل استمرار سيطرتهم المستقبلية على تجارة الخليج العربي، خاصَّةً بعد نشوب الحرب الهولندية - الفرنسية عام 1677م، إضافةً إلى خضوع هولندا للسياسة البريطانية بين عامي 1688 - 1697م، بعد تولي الملكة ماري وزوجها وليام الثالث عرش بريطانيا عام 1689، والذي انعكس بشكل عميق على النشاط التجاري لهولندا، وعلاقتها مع مستعمراتها في الخليج العربي، كما أسهم في تراجع الوجود الهولندي الاجتياح الأفغاني لبلاد فارس وسقوط الدولة الصفوية، والفوضى التي عمت البلاد، ما دفع هولندا إلى إغلاق مقرَّات شركة الهند الشرقية الهولندية في بندر عباس عام 1727م، كما تعرضت سفنهم التجارية الراسية في الميناء للنهب والسرقة، ما أضرب بمصالحهم في الخليج العربي بشكل كبير، وازداد الأمر سوءاً بعد إغلاق الوكالة الهولندية في البصرة في إثر الخلاف بين والي البصرة ومدير الوكالة "كيفين هاوسن"؛ بسبب شكاوي بعض التجار المحليين من سياسة الوكالة الاحتكارية، واستمرَّ تراجع النفوذ الهولندي في الخليج حتى انتهى تمامًا بإغلاق آخر وكالات شركة الهند الشرقية الهولندية في الخليج العربي عام 1675م، وجلاء موظفيها (آل خليفة، 39 - 40). ودخل الفرنسيون ميدان التنافس الأوروبي في الخليج العربي عام 1708م، من خلال توقيع اتفاقية مع شاه إيران، تضمنتْ إعفاء التجار الفرنسيين من الضرائب لمدة خمس سنوات، لكنَّ الفرنسيين رفضوا هذه المعاهدة لاحقاً؛ لأنَّها لم تمنحهم امتيازات كبيرة (آل خليفة، 310 - 311). وفي عام 1715م نجحت فرنسا في فرض معاهدة على شاه إيران تعفي التجار الفرنسيين من الرسوم الجمركية، وتمنحهم حق المتاجرة بجميع السلع الأوروبية والهندية، وتصدير المنتجات الإيرانية إلى الخارج، لكنَّ النشاط الفرنسي بقي محدوداً؛ بسبب المنافسة الشرسة بين البريطانيين والهولنديين، ما أدى إلى إغلاق الوكالة التجارية لشركة الهند

الشرقية الفرنسية في بندر عباس في أواخر الربع الأول من القرن الثامن عشر، ولكن السفن التجارية الفرنسية عادت تتوالى إلى ميناء بندر عباس بطلب من شاه إيران على الرغم من المعارضة والاستياء الهولندي والبريطاني من النشاط التجاري لفرنسا في الخليج العربي؛ خوفاً من تأثيره السليبي في وجودهم في المنطقة، ولذلك بقي هذا النشاط محدوداً، لكن تطورات حرب السنوات السبع بين فرنسا وبريطانيا (1756-1763م)، وانتقالها إلى مستعمراتها الشرقية أدت إلى خسارة فرنسا جميع مستعمراتها في الهند، وإنهاء الوجود الفرنسي في الخليج العربي (العيدروس، 47 - 49).

عادت فرنسا إلى الخليج العربي عام 1785م من خلال اتفاقية مع حاكم مسقط وعُمان "سعيد بن أحمد البوسعيدي" تسمح للفرنسيين بإقامة وكالة تجارية في مدينة مسقط، وتطور الوجود الفرنسي في الخليج العربي بعد الحملة الفرنسية على مصر 1798م، وسعى نابليون بونابرت لمنافسة البريطانيين وضرب مصالحهم، لكن بريطانيا نجحت في عرقلة هذا المسعى من خلال إقناع شاه إيران برفض التعاون التجاري مع الفرنسيين، وعرقلة مساعيه التواصل مع سلطان مسقط وعُمان للتعاون في حماية السفن التجارية الفرنسية، لذلك بقي النشاط التجاري للفرنسيين ضعيفاً، ولم تزدهر تجارتهم في الخليج العربي إلا بعد التصالح مع البريطانيين عام 1802م، وبدءاً من 1803م عملت على تطوير علاقاتها مع سلطان مسقط "بن أحمد البوسعيدي"، لكن بريطانيا ضغطت على سلطان مسقط ورفض هذه العروض، لأنها تشكل خرقاً لاتفاقياته مع بريطانيا، التي بقيت تعمل على تقويض الجهود الفرنسية لتعزيز نفوذها في الخليج العربي عبر الضفة الشرقية، ولذلك بقي القليل من تأثير الوجود البريطاني النافذ والمؤثر في الساحل الغربي للخليج العربي (الشماسي، 335 - 339).

ثانياً: تطور الاهتمام البريطاني بالخليج العربي

وصل البريطانيون إلى الخليج العربي عام 1581م من خلال بعض التجار المغامرين لاستكشاف فرص العمل التجاري في المشرق، وتكررت المحاولة عام 1583م، لكن محاولاتهم واجهت معارضة شديدة من البرتغاليين، الذين كانوا يسيطرون على التجارة في الخليج العربي، لكن التجار المغامرين أدركوا حجم الأرباح العظيمة التي يحققها البرتغاليون من تجارتهم في المشرق، ما أدى إلى تعاظم أطماع بريطانيا في المشرق العربي (التكريتي، 72 - 76)، فقام جماعة من التجار عام 1599م، بتأسيس "شركة اتحاد التجار المغامرين مع الشرق" (الصالح، 437)، وفي 31 ديسمبر 1600م أصدرت الملكة إليزابيث الأولى مرسوماً ملكياً بتأسيس "شركة الهند الشرقية"، التي فتحت الطريق أمام السيطرة البريطانية على الخليج العربي (العابد، 35)؛ فالشركة لم يقتصر دورها على العمل التجاري، بل تعداه لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية ودينية، (ولسون، 108) والذي بدأ بالتقرب من شاه إيران عبر بعثات ممثلي شركة الهند الشرقية؛ لكسب ثقته كمقدمة لتعزيز نشاطها التجاري في الخليج العربي، لكن الهيمنة البرتغالية كانت عائقاً كبيراً، ولذلك اختارت شركة الهند الشرقية الإنجليزية ميناء "جاسك"؛ ليكون مركزاً لوكالتها في الخليج العربي، كونه بعيد عن الوجود البرتغالي، ومع ذلك رفض البرتغاليون الوجود

البريطاني المنافس لهم في الخليج العربي، ما أدّى إلى المواجهة العسكرية بين الطرفين في ديسمبر 1620م، والتي عرفت بـ "معركة جاسك" (قاسم، 90 - 91)، لكن الظروف تحوّلت لصالح البريطانيين، فعندما طلب شاه إيران مساعدتهم وعوهم العسكري والسياسي في حملته لاستعادة مدينة هرمز من البرتغاليين عام 1622م، لىّ البريطانيون طلبه بعد توقيع اتفاقية معه في يناير 1622م (إندرادي، 94 - 95)، التي ألزمت الشاه بدفع نصف تكاليف مشاركتهم العسكرية في المواجهة مع البرتغاليين، وأن يسيطر البريطانيون على حصن هرمز، واقتسام العوائد الجمركية في هرمز بين البريطانيين والإيرانيين (لوريمر، 37)، وكان من نتائج هذا التحالف إجبار البرتغاليين على الانسحاب من قلعة البوكيرك، كما تحالف البريطانيون لاحقاً مع الهولنديين للقضاء على الوجود البرتغالي في الساحل الشرقي للخليج العربي (حسن غفران وحسن جنان، 438).

نجح البريطانيون في أوائل القرن الثامن عشر في توسيع نفوذهم في الخليج العربي -الساحل المتصالح- من خلال إقامة عددٍ من الوكالات لشركة الهند الشرقية في بندر عباس وجسك والبصرة؛ لتسهيل نقل البضائع إلى كل بلدان الخليج العربي، وعلى الرغم من أنّ وكلاء الشركة كانوا تجاراً أصبحوا ممثلين دبلوماسيين لبريطانيا في هذه البلدان (التكريتي، 80)، ساعد ذلك على الاتصال بعرب الخليج العرب، وذلك عندما طلب الإمام ناصر بن مرشد من شركة الهند الشرقية عام 1645م إقامة علاقات تجارية معه؛ بهدف تقليل الاعتماد على التجار البرتغاليين، وبالتالي تقليل نفوذهم في الخليج العربي، فاستجابت الشركة لطلبه، وتمّ عقد اتفاقية معه عام 1646م منحت بريطانيا حُرّيّة التجارة في مسقط، لكنّ تصاعد النفوذ الهولندي في الخليج العربي حال دون تنفيذ الاتفاقية (قاسم، مج1، 100 - 101)، وبدءاً من عام 1650م بدأ الوجود البريطاني بالتراجع في الساحل الغربي للخليج العربي (سلوت، 76). ازدادت هجمات عرب الخليج على السفن التجارية البريطانية في الخليج العربي في النصف الأول من القرن الثامن عشر، ما أدى إلى التصادم العسكري بين البريطانيين والأمير مهنا بن الشيخ ناصر، الذي كان يعارض الوجود البريطاني في الخليج العربي، واستغلّ عرب الخليج الضعف الذي أصاب الفرس بسبب الصراع بين الفرس وبين البرتغاليين، وعملوا على توسيع نفوذهم في الساحل الشرقي للخليج العربي، ما دفع البريطانيين للتآمر عليه، والتحالف مع شاه إيران "كريم خان زند"؛ طمعاً في توطيد نفوذهم في الخليج، فقادوا حملة مشتركة عام 1765م ضد مواقعه، لكنّ الحملة فشلت بسبب صمود الأمير مُهنا أمام هجمات البريطانيين والفرس لمدة عامين، فلجأ البريطانيون إلى تحريض أتباعه ودفعهم للانتفاضة والثورة عليه، فثار رجاله ضده، وتمكّنوا من التخلص منه (التكريتي، 85).

استغلت بريطانيا علاقاتها الجيدة مع شاه إيران "كريم خان زند"؛ لتعزيز نفوذها في الخليج، ففي عام 1763م افتتحت مقيمة تابعة لها في بوشهر، والتي تحولت إلى قاعدة للنفوذ البريطاني في المنطقة، وعقدت اتفاقية مع حاكم المدينة "الشيخ سعدون"، سمحت لبريطانيا بالاحتفاظ بأعلامها الخاصة، وإعفاؤها من الجمارك، والاحتفاظ بحامية عسكرية لحماية مقر المقيمة، كما نصّت الاتفاقية على عدم السماح لأي شركة أخرى

بإقامة مركز لها في بوشهر، ما أسهم في تطور الوجود البريطاني في المدينة من الطابع التجاري إلى النفوذ السياسي، وتُعزّز لاحقاً بقوة عسكرية لتحقيق مزيد من السيطرة، وليكون مقدمة للسيطرة على مشيخات الخليج، والتي بدأت بالسيطرة على ميناء بندر عباس عام 1798م بالتعاون مع حاكم مسقط "سلطان بن أحمد"؛ لإبعاد النفوذ الفرنسي والهولندي، كما نجحت شركة الهند الشرقية في توقيع معاهدة مع حاكم مسقط في 12 أكتوبر 1798م، التي سمحت بفتح موانئها أمام السفن البريطانية، في حين منعت الفرنسيين من استخدامها، وفتحت المجال أمام السيطرة البريطانية لإقامة مركز تجاري في بندر عباس الذي يتبع لحكومة مسقط، وكان الهدف الأساسي من المعاهدة عرقلة الوجود الفرنسي في الخليج العربي، وهي خطوة ضرورية للبدء في التوسّع في الساحل الشرقي للجزيرة العربية في القرن التاسع عشر (حسن غفران وحسن جنان، 440 - 441).

المبحث الثاني: سياسة بريطانية في السيطرة على الخليج العربي

سعى البريطانيون لتحقيق هدفين رئيسيين في الخليج العربي، الأول تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، والثاني ضمان أمن المنطقة واستقرارها (حسن، 140)، ولتحقيق هذه الأهداف تبنت سياسة معقّدة تركز على استخدام القوة العسكرية في مواجهة المقاومة العربية للوجود البريطاني، في مواجهة القرصنة البحرية التي كانت تقوم بها القبائل العربية على امتداد الساحل الغربي للخليج العربي ضد السفن التجارية البريطانية، إضافة إلى الاعتماد على المعاهدات التي تقيد أمراء الخليج العربي ومشيخاته بالتزامات تعطي بريطانيا حقّ التدخل في جميع شؤونهم، وخاصّةً الخارجية، على الرغم من أنّ ظاهرها فرض الهدنة وتحقيق السلام (Al-Shamlān, 25 - 27).

وفي القرن التاسع عشر وقعت بريطانيا عدداً من معاهدات الهدن البحرية مع مشيخات الخليج العربي، كان من شأنها السيطرة البريطانية على الخليج العربي، وتقيد مشيخاته بالتزامات، تضمن استمرار هذه السيطرة (Peterson, 286).

نظام معاهدات الهدنة البحرية

مثّلت سياسة الهدنات البحرية محطةً فاصلةً في علاقة بريطانيا بالخليج العربي -الساحل المتصالح-، فكانت نقطة تحوّل من اعتماد بريطانيا على القوّة العسكرية إلى اتفاقات الهدنة لضبط سلطة مشيخات الخليج، وتقبيدها وفق نهج محدّد يُعزّز النفوذ البريطاني مقابل توفير الحماية لهم.

أولاً: اتفاقات الهدنة بين بريطانيا ومشيخات الخليج

وقعت بريطانيا عدداً من معاهدات الهدنة البحرية مع مشيخات الخليج في القرن التاسع عشر، شكّلت في مجملها الركيزة الأساسية للسلام بين الطرفين، وفيما يأتي هذه الاتفاقيات:

1 - معاهدة الهدنة البحرية العامة عام 1820م

فشلت بريطانيا في السيطرة على الساحل الغربي للخليج العربي - الساحل المتصالح - بالطرق الدبلوماسية بسبب المقاومة الشديدة من قبل القواسم، الذين كانوا يطمحون لتعزيز نفوذهم السياسي والاقتصادي في الخليج العربي، ولذلك سعت بريطانيا للتخلص من سطوتهم بالقوة العسكرية بحجّة مكافحة القرصنة (ليونوفيتش، 302 - 303). وفي 6 فبراير 1806 نجحت بريطانيا في توقيع معاهدة سلام مع القواسم تحقّق الأمن وتضمن حماية السفن البريطانية في موانئهم (ليونوفيتش، 319)، لكنّها في عام 1808 تعرّض عددٌ من السفن البريطانية للمهاجمة من سفن أخرى، فاستغل البريطانيون الحادثة لاتهام القواسم بالعودة لأعمال القرصنة؛ بهدف تبرير القيام بحملة عسكرية ضدهم (ليونوفيتش، 323)، وبالفعل قاد البريطانيون حملة عسكرية ضد حصنهم في رأس الخيمة في 14 سبتمبر 1809م، وبدأت المواجهة في 2 نوفمبر 1809م (ليونوفيتش، 339)، وتمكّنوا من تحقيق انتصارات عسكرية كبيرة على القواسم، لكنّهم لم يتمكنوا من إخضاعهم، وبالتالي لم تنجح الحملة في تحقيق أهدافها (ليونوفيتش، 359)، ومع عودة القواسم لنشاطهم البحري بدأ البريطانيون بالتحضير لحملة جديدة انطلقت في 3 نوفمبر 1819م باتجاه رأس الخيمة، واستمرت المعارك من 5 ديسمبر 1819م، حتى 9 من الشهر نفسه، واستطاع البريطانيون إلحاق هزيمة كبيرة بالقواسم، (العابد، 72 - 73)، لكنّهم سعوا بعد هذا الانتصار إلى المصالحة مع القواسم بالمبادرة بإطلاق سراح شيوخهم، ما أشاع جوّاً من الارتياح لدى القواسم، وفي بداية كانون الأول حضر زعمائهم إلى معسكر البريطانيين، وطالبوا بعقد صلحٍ معهم، الأمر الذي مهّد لتوقيع معاهدة الهدنة البحرية في 5 فبراير 1820م، ووقّع جميع الشيوخ على المعاهدة (ليونوفيتش، 443-445). وتضمنت الاتفاقية سبعة بنود، هي:

أ - يجب وقف جميع أعمال القرصنة البرية والبحرية من جانب العرب، الذين هم أطراف في هذا العقد، إلى الأبد.

ب - إذا قام أيُّ فرد من العرب المتعاقدين بمهاجمة أي عابر برّاً أو بحراً من أيّ أمّة كانت بغرض النهب والقرصنة لا الحرب المعترف بها، فإنّ حياته وممتلكاته مهدّدة، وهو عدو للبشرية جمعاء، فالحرب المعترف بها هي التي تُعلنها حكومةٌ ضدّ دولة أخرى، أما القتل والاستيلاء على البضائع من دون إعلان أو إقرار أو أمر حكومة فيعدّ نهباً وقرصنة (Al-Sagri, 32).

ج - يجب على القبائل التي تم إخضاعها أن تحتفظ بعلاقاتها التقليدية السابقة، لكنّها ستكون في حالة سلام مع بريطانيا، وهي لن تتقاتل فيما بينها، وستكون الراية رمزاً للسلام فيما بينها. وهنا يظهر أن بريطانيا فرضت السلام أيضاً فيما بين مشيخات الخليج -الساحل المتصالح-، بمعنى آخر إنّ بريطانيا هي من سيحكم في أي خلاف ينشأ بين القبائل العربية.

د - أتاحَت المعاهدة التعاون بين العرب الراغبين في ذلك من خلال إرسال مبعوث إلى المقر البريطاني لإتمام معاملات العرب وتسوية شؤونهم، وبالمقابل تقوم الحكومة البريطانية -إن رُغبت- بإرسال مبعوث إلى العرب، ويتحمل كل طرف نفقات مبعوثيه. وأرادت بريطانيا من هذا البند فتح المجال لإرسال مبعوث من قبلها؛ ليكون وكيلها في الخليج العربي، وأداتها للسيطرة والتحكم بسياسات مشيخات الخليج.

هـ - تجريم كل مَنْ يقتل شخصًا تخلى عن سلاحه، واعتبار هذا العمل من أعمال القرصنة، وليس حربًا معترفًا بها، وإذا قُتل قبيلة أي شخص، سواء أكان مسلمًا أو غيره، بعد أن تخلّوا عن أسلحتهم، فإن القبيلة تعد ناقضةً للسلام، وسيكون على القبائل العربية الأخرى مواجهتها عسكريًا بالتنسيق مع البريطانيين؛ حتى يقوموا بتسليم مرتكبي جريمة القتل، ومن أمر بتنفيذه.

و - يعد اختطاف العبيد، رجالًا أو أطفالًا، من سواحل أفريقيا أو غيرها، ونقلهم بالسفن، والقرصنة والنهب، من قبل العرب المتعاونين مع بريطانيا، من أعمال النهب، ولا يجوز للمتعاونين مع البريطانيين القيام بمثل هذه الأعمال.

ي - تسري الشروط السابقة على جميع القبائل والأفراد، وعليهم الالتزام بها لاحقًا، وبالطريقة نفسها التي يلتزمون بها حاليًا (Al-Sagri, 33).

2 - معاهدة الهدنة البحرية عام 1843م

بقيت الهدنة مهددةً بسبب التنزع بين القواسم وبين بني ياس على مصائد اللؤلؤ، ففي عام 1832م هاجم القواسم بني ياس في أبو ظبي، وعندما رست سفنهم تفاجأوا بالعدد الكبير من المقاتلين المحتشدين، فانسحبوا من دون قتال، لكن بني ياس استولوا على 66 سفينة للقواسم من أصل 102 سفينة وصلت إلى أبو ظبي لمحاربة بني ياس (قاسم، مج 2، 304 - 305)، فاضطر القواسم إلى توقيع هدنة معهم استمرت حتى شهر يوليو عام 1834 عندما نقضها المناصير، الخاضعين لبني ياس، بالإغارة على القواسم، فقام القواسم بالاستيلاء على عشر سفن لبني ياس، واحتجاز بحّارها، ومحمول اللؤلؤ (كيللي، 420)، واحتلوا خورفكان، وبالمقابل قام بني ياس بالتمركز في مدخل الخليج العربي، وعمدوا إلى مهاجمة السفن وسلبها، وتحدّت السفن البريطانية عندما تصدّت لها، واستولوا على إحداها، لكن البريطانيين استطاعوا استردادها، وأجبروا بني ياس على دفع تعويضات بعد هذه العملية (العابد، 72 - 73). وكان من نتائج الصراع بين بني ياس والقواسم تراجع المعيشة، وانتشار الفقر؛ بسبب المعارك التي أدّت إلى تلف المزروعات والمحاصيل وتحطّم المباني، وعدم قدرة الأهالي على الخروج إلى صيد اللؤلؤ، وتراجع الرحلات التجارية (قاسم، مج 2، 305)، ونتيجة هذه التطورات رأت بريطانيا ضرورة إنهاء الصرعات القبلية التي تؤثر في الرحلات التجارية في الخليج العربي (العابد، 176)، وفي منتصف عام 1835م حدث أن اتّجه شيخ قبيلة بني ياس "شخبوط بن دياب" إلى "باسيدور"؛ لدفع التعويضات التي فرضها عليه البريطانيون بعد تهديدهم للأمن البحري، وصادف وصوله محيي شيخ القواسم "سلطان بن صقر" إلى المقيم

البريطاني في الخليج العربي الكولونيل "صامويل هينيل"، فانتهاز المقيم البريطاني الفرصة لتسوية الخلافات بينهما، وذلك من خلال إجبارهم على توقيع معاهدة، تضمن عدم الاقتتال في البحر، فأرسل سفينة حربية لإحضار الشيخ "عبيد بن سعيد آل مكتوم" من دبي، والشيخ "راشد بن حميد النعيمي" من عجمان، للتباحث في تسوية ذلك الخلاف، واقترح عليهم الكولونيل "هينيل" عقد هدنة بحرية تمتد طوال موسم الغوص لعام 1835م، ورغب الشيوخ بالاقتراح لأنه لا يلزمهم بأي مطالب إزاء بعضهم البعض، فتمّ التوقيع فعلاً في 12 مايو 1835م معاهدة هدنة بحرية فيما بينهم (قاسم، مج 2، 305 - 306)، واعتراضاً بانضمام الإمارات إلى الهدنة البحرية، أطلق البريطانيون عليها اسم "الولايات المتصالحة"، وعلى ساحل عُمان اسم "الساحل المتصالح"، (Onley, 31 Britain's Informal Empire in the Gulf). وتضمنت المعاهدة أربعة بنود رئيسية، هي:

أ - اعتباراً من 21 أيار 1835م، تبدأ هدنة بين الرعايا والموالين لأطراف الاتفاق، وتستمر حتى 21 أكتوبر 1835م، وتعتبر الهدنة غير قابلة للنقض، وخلال هذه الفترة تُعلق المطالب المتبادلة لأطراف المعاهدة.

ب - إذا قام أحد من الرعايا والموالين بأي اعتداء بحري ضد أطراف هذا الاتفاق، يلتزم الحاكم بدفع التعويض الكامل بعد إبلاغه بذلك.

ج - إذا وقع عمل عدواني ضد أيٍّ من رعايا بريطانيا أو أطراف المعاهدة، فإن بريطانيا لن تبادر بالرد، وإنما ستبلغ المقيم البريطاني في بوشهر أو في باسيدور، اللذان سيتخذان على الفور الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض عن الضرر الواقع عليهما حال ثبوته بشكل قاطع.

د - سنسعى جاهدين في 30 أكتوبر 1835م للتوصل لاتفاق أو تمديد هذه الهدنة أو التوصل لسلام دائم، وفي حال تعذر ذلك علينا التوصل إلى تسوية مُرضية بشأن مطالبنا، فإننا نلتزم بإخبار المقيم البريطاني في بوشهر في التاريخ المذكور أعلاه بنيتنا بتجديد الهدنة بعد انتهاء هذه الهدنة في 21 نوفمبر 1835م. (Al-Sagri, 33) والتزم الشيوخ بالهدنة، لكنهم لم يُظهروا اهتماماً بتحويلها إلى هدنة دائمة، ما يعني احتمال عودة الصراع فيما بينهم، ولذلك قام الكولونيل "هينيل"، بإقناع الشيوخ بتجديد الهدنة، والتي وُقعت في 13 أبريل 1836م، وتضمنت البنود نفسها، إضافةً إلى تمديد مُدة الهدنة من 6 أشهر إلى 8 أشهر، وانضم شيخُ أمّ القيوين إلى الهدنة أيضاً، وبعد انقضاء الهدنة تشجّع الشيوخ بحماسٍ لتجديد نظام الهدنة بسبب ازدهار تجارتهم وأعمالهم في ظل السلام الذي فرضه الكولونيل "هينيل"، وأرسل شيخ القواسم "سلطان بن صقر" مبعوثاً إلى الكولونيل "هينيل" ليقترح عليه تجديد الهدنة؛ لضمان حماية سفنه التجارية التي تُبحر إلى الهند، فطلب الكولونيل "هينيل" أن تكون الهدنة لمدة عام كامل، فوافق الشيخ سلطان، فتمّ توقيعها في أبريل 1838م، واستمرّ تجديدها كُلَّ عام حتى 1834م؛ إذ رأى المقيم البريطاني ضرورة أن تمتد الهدنة لعشر سنوات (قاسم، مج 2، 307 - 308)، لكن من دون أن تكون هدنة دائمة؛ لكي تبقى تحت الاختبار والتجريب، ولإعطائه الذريعة للتدخل في شؤون القبائل ونزاعاتهم، وتم توقيع الهدنة في 1 يونيو 1843م، ولمدة عشر سنوات، وبالشروط السابقة نفسها.

3 - معاهدة السلام البحري الدائمة عام 1853م

نجح نظام الهدنة في تحقيق الاستقرار والأمن في الخليج العربي، وعزز سلطة بريطانيا ونفوذها كحامية لنظام معاهدات الهدنة ومدافعة عن أطرافه ضد أي خطر يتعرضون إليه في نظر شيوخ الخليج، ولذلك عملت بريطانيا على حماية نظام الهدنة من توسع النفوذ السعودي إلى شرق الجزيرة، فتدخل "هينيل" لدى محمد علي لإطلاق الأمير فيصل بن تركي السعودي في مسعى لاستمالة الأمير، والحفاظ على نظام معاهدات الهدنة، لكنه فشل في ذلك، وعاد الأمير فيصل لتوطيد نفوذه، واستعادة قوة السعوديين وحضورهم في الجزيرة العربية (العابد، 182 - 183)، لكنه لم يبلغ من القوة ما يمكنه من تهديد البريطانيين وإثارة مخاوفهم، ولذلك بقيت العلاقات مستقرة معهم حتى عام 1845م؛ إذ شهد بداية هذا العام تحرك قوات الأمير فيصل باتجاه مدينة البريمي (كيلي، 700)، ما أثار قلق "ثويني بن سعيد"، الذي كان يحكم البريمي نيابة عن والده، الذي كان في رحلة إلى شرق أفريقيا، فاستشار المقيم البريطاني في التوسع السعودي إلى البريمي، الذي أشار إليه بعدم الاحتكاك معهم إلا في حالة الضرورة القصوى، وعلى أن لا يؤثر ذلك في استقلالية عُمان وسيادتها، لكن المقيم البريطاني رأى في هذا التطور تهديداً لنظام الهدنة مع مشيخات الخليج - الساحل المتصالح -، وزاد الموقف خطورة عودة الصراع بين القواسم وبني ياس، ومع ذلك فضل مراقبة تطورات الأمير فيصل ومخططاته التوسعية في الساحل الشرقي للجزيرة العربية قبل التورط في أي صراع معه، وسرعان ما تراجع التوتر بين قائد الجيش السعودي "سعيد بن مطلق"، ونائب سلطان مسقط "ثويني بن سعيد"، وتم توقيع اتفاق بينهما أعاد سيطرته على البريمي، وأيد المقيم البريطاني الاتفاق (العابد، 184). تمدد نفوذ الأمير فيصل بن تركي في الساحل القطري عام 1852م، فأدى إلى تهديد نظام الهدنة الذي أسسه البريطانيون، فرفع المقيم البريطاني "أرنولد كيمبال"، الذي خلف "هينيل"، تقريره إلى حكومته في الهند يشرح المخاطر التي تهدد نظام الهدنة، خاصة مع اقتراب انتهاء هدنة السنوات العشر، وجاء الرد بالعمل على إبرام هدنة جديدة بعد انتهائها في 31 مايو 1853، لكن النزاعات التي كانت تشهدها المنطقة لم تكن لتسمح بعقد هدنة جديدة، كما أن الأمير فيصل بن تركي عاد واحتل مدينة البريمي في أكتوبر 1853م، وطلب من شيخها "ثويني بن سعيد" المثول أمامه، الذي لم يكن يستطيع رفض طلبه، وأمره بتسليم مدينة صحار إلى قيس بن عزان، وفرض دفع الزكاة، وتكاليف الحملة العسكرية التي قادها، وأراد من هذه المطالب القاسية تعجيزه عن تلبيتها بما يعطيه الذريعة لاحتلال ساحل الباطنة (العابد، 185).

وصل المقيم البريطاني "كيمبال" إلى الشارقة في 21 مارس 1853م لطرح توقيع هدنة دائمة على شيوخ الساحل العربي، فوجدهم عند الأمير فيصل في البريمي (آلن، 80)، وعندما كتب إليهم يطلب منهم الحضور للقاءه، جاءه الرد بأنهم لا يستطيعون ترك الأمير، كما كتب إليه الأمير بأن الشيوخ أصبحوا من أتباعه، ولا وقت لديهم للقاءه، أثار ذلك غضب "كيمبال"، وقرّر رده بالقوة، فأرسل طرادين حربيين إلى سواحل الباطنة لتأمينه وتوفير الدعم لـ "ثويني بن سعيد"، وأدّى هذا الإجراء إلى لجم الأمير السعودي، فأرسل حاكم أبو ظبي سعيد بن طحنون إلى

"ثويني بن سعيد" بعد عودته إلى بلاده، لعرض عقد اتفاقية معه، والتي وقعت في أوائل مايو 1853، وأدت الاتفاقية إلى عودة الوُدّ بين الأمير "عبد الله بن فيصل" و"الثويني"، وتضمنت الاتفاقية الاعتراف بحكم الأمير عبدالله بن فيصل على عُمان الداخلية، مقابل الاعتراف بحكم "الثويني" في عُمان ومسقط والشرقية وعجلان، وغادر الأمير عبد الله بن فيصل البريمي، الأمر الذي مهد لعودة "كيمبال" إلى المنطقة للتباحث في عقد هدنة دائمة، وأبدى الشيوخ استعدادهم لعقد الهدنة الدائمة، والتي وقعت فيما بين 4 وبين 9 مايو 1853م، ووقع عليها شيخ رأس الخيمة سلطان بن صقر، وشيخ أم القيوين عبد الله بن راشد، وشيخ عجمان حميد بن راشد، وشيخ دبي سعيد بن بطي، وشيخ أبو ظبي سعيد بن طحون (العابد، 186 - 187)، وتضمنت الاتفاقية الآتي:

- أ - وقف جميع الأعمال العدائية بين أطراف الاتفاق اعتبارًا من 4 مايو 1853.
- ب - تعهد كل شيخ بردع ومحاسبة كل من يقوم بأعمال عدائية في البحر ضد الأشخاص والمراكب التجارية والممتلكات التي تعود لرعايا وأتباع أطراف المعاهدة.
- ج - تعهد أطراف المعاهدة بأنه في حال هاجم رعاياهم أحد رعايا طرف آخر في المعاهدة، فعلى الجميع معاقبة المعتدي، والرد على الهجوم، إضافة إلى إبلاغ المقيم البريطاني في الخليج العربي أو قائد البحرية البريطانية في الخليج العربي الذي يتولى تحصيل التعويضات اللازمة (Alkhalifa 19).

ثانيًا: انعكاسات نظام معاهدات الهدنة على الهيمنة البريطانية

شكّلت معاهدات الهدنة البحرية الأساس القانوني والسياسي للسيطرة البريطانية على الخليج العربي -الساحل المتصالح-؛ لأنها أسهمت بشكل كبير في ضبط السلوك العدواني للقبائل العربية، وإخضاعها للحماية البريطانية، الأمر الذي مهّد لتقليص السيادة المحلية لهذه القبائل، وفرض السيطرة البريطانية على الخليج العربي -الساحل المتصالح.

أ - التأسيس القانوني للسيطرة البريطانية

أسهم نظام معاهدات الهدنة في توفير الأساس القانوني والمؤسسي لفرض نظام موسّع للحماية البريطانية على نشاط القبائل العربية، وضبط العلاقات فيما بينها، وضمان تبعيتها وولائها وفق حسابات واعتبارات بريطانية دقيقة، تضمن هيمنتها على الخليج العربي -الساحل المتصالح-، فبريطانيا استغلت معاهدات الهدنة مع مشيخات الخليج لتكون وسيلة للتدخل في شؤونها، وأداة للضغط عليها؛ لتكييف سياساتها وفق نهج محدد، يضمن استمرار السلام، ويؤكد تجديد هذه المعاهدات، التي انتهت بمعاهدة السلام الدائم، على نجاح نظام معاهدات الهدنة في ضبط خيارات حكام القبائل العربية، وقدرة بريطانيا على إلزامهم بالتمسك بها، وانضمام كل القبائل إليها (Peterson, 283). وظهرت فعالية نظام الهدنة من خلال تحوله إلى هيكل إداري، أتاح لبريطانيا تحويل العلاقات مع مشيخات الخليج العربي من علاقات ظرفية، يديرها الحاكم البريطاني في الهند، إلى علاقات

أكثر تنظيمًا عبر المقيم البريطاني لشؤون الخليج العربي الأدنى، والذي يقع على عاتقه الإشراف على نظام الهدنة، ومدى الالتزام به بشكل رئيس، وهذا التطور في الهيمنة البريطانية على الخليج العربي إنما يعكس توسع النفوذ البريطاني، الذي كان يقتصر على التدخل العسكري في شؤون المنطقة، ومشاركة مشيخات الخليج في السلطة والنفوذ، ومراقبة نشاطهم السياسي، والتدخل عسكريًا أو التهديد به لردع أي محاولة لإفشال نظام معاهدات الهدنة، ويعد نقل مقر المقيم البريطاني إلى مدينة بوشهر على الساحل الفارسي في خمسينيات القرن التاسع عشر خطوةً سياسية أكثر منها إدارية، وهي تعكس تطوّر مسؤوليات المقيم البريطاني، في الخليج العربي، وهامش تدخّله في مختلف شؤون ساحله الغربي (Onley, 4).

أتاح نظام معاهدات الهدنة لبريطانيا إطلاق ذراعها العسكرية في الخليج العربي -الساحل المتصالح- من خلال التأسيس لنظام دوريات بحرية من 5 إلى 7 سفن حربية في مياه الخليج العربي، وهو تحت إمرة المقيم البريطاني، وبمعنى آخر حوّل نظام الهدنة في الخليج العربي من مياهٍ متاحةٍ أمام كل الملاحاة الدولية، والتجارية والعسكرية، إلى منطقة خاضعة بالكامل للسيطرة البريطانية، والتي تركز على الوجود السياسي والعسكري الذي يمنح بريطانيا السيادة الفعلية في المنطقة، التي يمثلها المقيم البريطاني الذي يتولى مراقبة مصالح بريطانيا وحمايتها في الخليج العربي، وجمع المعلومات الاستخبارية، وضمان التزام مشيخات الخليج بنظام الهدنة، والحفاظ على علاقات جيدة معهم (Onley, Britain and the Gulf Shaikhdoms, 4)، ولذلك امتدت تأثيرات نظام الهدنة البحري لتشمل التوازنات الإقليمية في منطقة الخليج العربي من خلال تقليص النفوذ الفارسي والعثماني، وقطع الطريق على المنافسين الأوروبيين، ما فتح الطريق أمام السيطرة البريطانية الكاملة على منطقة الخليج العربي (Crouzet, 80).

أنتج نظام معاهدات الهدنة مصطلح "الساحل المتصالح"، والذي يشير إلى إقليم جغرافي محدد، واعتراف القبائل العربية التي تقطنه بوجود مساحة مشتركة فيما بينها، وهي الخضوع للحماية والوصاية البريطانية (Crouzet, 89)، والذي برز في اعتماد راية واحدة ترمز للسلام، الذي أقامه البريطانيون في البر والبحر، وهي علم أحمر بحاشية بيضاء، ما يؤكد تخلي القبائل عن الرايات التي تمثل سيطرتها وسيادتها مقابل رفع راية لا تعكس الاستقلال، وإنما تعكس الاعتراف والإقرار بالسيطرة البريطانية على الساحل المتصالح (Crouzet, 77). وقد حرص نظام الهدنة على الهيمنة البريطانية على الخليج العربي من خلال إعطاء بريطانيا الحق في أن تكون الضامن للسلام في الخليج العربي، وبالتالي يكون لها حق التدخل في الشؤون الداخلية للقبائل العربية ومسائل الحكم، وبمعنى آخر شرعنة التدخل للتوسط في النزاعات التي كانت تندلع بينها بهدف توسيع النفوذ، البري والبحري، السياسي أو التجاري، والتحكيم فيها، وضمان أي تسويات لإنهاءها وحسمها، ما أخرج العلاقات القبلية من توازناتها التقليدية وأخضعها للإدارة البريطانية المباشرة، ومن جهة أخرى فإنّ نظام الهدنة جرّد القبائل العربية من حق القيام بأي عمل عدواني في مياه الخليج العربي، وحصلت بالمقابل على الحماية البريطانية لردع كل من

يعتدي على مصالح إحدى القبائل أو رعاياها ومعاقبته، وهذه المقايضة منحت بريطانيا تفويضاً لإدارة الترتيبات الأمنية في الخليج العربي، كما يحمل هذا التفويض بُعداً آخر، وهو تنازل مشيخات الخليج عن جانب أساسي من سيادتها المتعلق بالحق في اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية للدفاع عن مصالحها التي أصبحت خاضعة للوصاية والحماية البريطانية (Onley Britain's Informal Empire in the Gulf, 33)، وبالتالي فإن قيام رعايا أحد الحُكُام الخاضعين لنظام الهدنة بالاعتداء على مصالح قبيلة أخرى، لا تملك هذه القبيلة خيارات الرد على هذا الاعتداء لا سلماً ولا حرباً، وإنما الالتزام بنظام الهدنة الذي يفرض عليها الرجوع إلى المقيم البريطاني الذي يتولى تقييم الموقف، وتحديد كيفية التعويض لتجاوزه (Onley, Britain and the Gulf, 8 Shaikhdoms)، كما فرض نظام معاهدات الهدنة البحرية على مشيخات الخليج تقليص قدراتها العسكرية بعد معاهدة 1820م، التي فرضت على القواسم وعدم تحديد أسطولها البحري، الذي دُمِّر خلال الحملة البريطانية، وذلك بحُجَّة منع تجدد أعمال القرصنة البحرية، ما يعني إنهاء العلاقات التي كانت تقوم على النِّدْيَةِ بين القبائل العربية وبريطانيا، ومنح بريطانيا حُرِّيَّةً مطلقة للملاحة التجارية في الخليج العربي من دون أي تهديد، إضافةً إلى مسؤولية أمنه بعد أن كان مسؤولية جماعية (Peterson, 286)؛ إذ فرض نظام الهدنة البحرية على مشيخات الخليج أن تحمل سفنها وثيقتين موقعتين من حاكمها، الأولى توضح مواصفاتها، والأخرى عبارة عن تصريح مغادرة الميناء، الذي يحدد مالك السفينة، ووجهتها، والأسلحة التي تحملها، وطالب نظام الهدنة بتجديد هاتين الوثيقتين كُلَّ عامٍ، وتوقيعها من المقيم البريطاني، وتمثل هذه الإجراءات قِيُوداً إضافية على الملاحة العربية في الخليج العربية، حملت في طياتها تراجع في السيادة العربية لصالح المزيد من التوسُّع في السيادة والسيطرة البريطانية على مشيخات الخليج (Alkhalifa, 155)؛ لأن فرض هاتين الوثيقتين تحوَّل إلى أداة بريطانية لمزيد من السيطرة على مشيخات الخليج، وكسر إرادتها، والرقابة على نشاطها التجاري والعسكري في مياه الخليج العربي، وأسهم تجديد الهدنة حتى نهاية الأربعينيات في القرن التاسع عشر، في زيادة فعالية المحتوى الاقتصادي لنظام الهدنة كأداة في تطويع المشيخات وتكييفهم وفق المصالح البريطانية، مع ارتفاع وتيرة الرقابة والتفتيش التي تقوم بها السفن الحربية البريطانية؛ للتأكد من التزام السفن الموقعة على الهدنة بحمل الوثائق المطلوبة (Crouzet, 77). وتضمَّن نظام معاهدات الهدنة البحرية أيضاً إعطاء الحق لبريطانيا في التدخل في أي أمر تعتبره تهديداً لأمن الملاحة البحرية، وهي ذريعة للتدخل حتى في المسائل ذات البعد الاجتماعي، وعلى الرغم من ذلك حرصت بريطانيا على أن يكون تدخلها في شؤون القبائل مرناً، ومن دون أي محاولة لكسر إرادة الحكام، وإنما من خلال القدرة على التأثير في تفكيرهم وتوجهاتهم، من دون أي محاولة للضغط والإجبار لتبني سياسات وقرارات محددة تبقيها في فلك السياسات الاستعمارية البريطانية، وعزلها عن القبائل التي رفضت الانضمام إلى نظام الهدنة، ما يدل على أن العلاقات بين قبائل الساحل المتصالح، والقبائل الأخرى أيضاً خاضعة للترتيبات البريطانية ومصالحها، وهذا الأمر ينسحب على علاقاتهم الخارجية مع الفرس والعثمانيين أو غيرهم (Peterson, 283).

كما يعكس تطور نظام الهدنة من السلام المؤقت إلى السلام الدائم، مرورًا بحدنة السنوات العشر، حرصت بريطانيا على التدرج في فرض سيطرتها على الخليج العربي لسببين، الأول: عدم التورط في النزاعات التي تنشأ بين إمارات الخليج العربي، للتفرغ لأمن الملاحة البحري. والثاني: تجنب ردات الفعل الرفضية من قبل القبائل العربية للخضوع للحماية والوصاية البريطانية، لذلك جاء تأييد مشيخات الخليج للسيطرة البريطانية متدرجًا حتى التأييد الكامل، ولذلك توسع التزام القبائل بمبادئ نظام الهدنة حتى وصل إلى الهدنة والسلام الدائم، والتي تحرمهم من حق الخروج من نظام الهدنة، في حين احتفظت القبائل في السلام المؤقت بحق تجديده، وهذا التطور في نظام الهدنة وسَّع من السيطرة البريطانية على الخليج العربي، وهو تأكيد آخر على أنَّ نظام الهدنة المتدرج كان أداة لجعل السيطرة البريطانية دائمة ومطلقة الصلاحيات (Peterson, 283)، ولذلك فإن نظام الهدنة حقق لبريطانيا السيطرة الفعلية، واستقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية على الخليج العربي بأقل التكاليف، مقارنة بالتكاليف المرتفعة جدًا للسيطرة العسكرية المباشرة، كما أن نتائجها لن تكون مضمونة فيما يخص حالة السلام والأمن والاستقرار أو رضوخ مشيخات الخليج ورعاياهم لأوامر الحاكم العسكري البريطاني وتعليماته (Crouzet, 74).

ب - التأسيس الاقتصادي للهيمنة البريطانية

كانت المصالح الاقتصادية حجر الزاوية في تكوين سياسة بريطانيا تجاه الخليج العربي، وتحلى هذا التوجه بصورة واضحة في نظام الهدنة البحرية ونتائجها الاقتصادية على الملاحة التجارية في الخليج العربي، فقبل نظام الهدنة اعتمد النشاط الاقتصادي بشكل رئيس على تصدير اللؤلؤ والتمور، واستيراد البضائع من الدول المجاورة، كما كانت الملاحة التجارية عرضة لأعمال القرصنة البحرية والسرقة والنهب، وعلى الرغم من فرض الحكام المحليين الخوات (وهي اتاوات أو مبالغ مالية كانت تفرضها القوى أو الحكام المحليين على السفن التجارية أو سفن الغوص مقابل السماح لهم بالمرور الآمن أو العمل في مناطق نفوذهم البحرية) (Onley, The Politics of Protection in the Gulf, 36) حقَّق نظام الهدنة البحرية لبريطانيا الهيمنة الاقتصادية من خلال القيام بدوريات بحرية في الخليج العربي لفرض الأمن ومنع القرصنة، فأسهل في توفير السلام، وجعل الملاحة التجارية للسفن البريطانية تنشط بحرية وأمان بين الهند وأوروبا، وتزدهر بشكل واضح، وتحقق أرباح كبيرة للتجار البريطانيين، (Onley, The Politics of Protection in the Gulf, 31) ولتجارها الهنود، وتمنحهم تفوقًا اقتصاديًا في المنطقة، لكن هذه المزايا والتحويلات لصالح بريطانيا أثارت حفيظة حاكم البحرين "الشيخ محمد بن خليفة"، ودفعته لمضايقتهم وابتزازهم عام 1861م، فتحرك السرب البحري البريطاني المكلف بحماية التجارة في الخليج العربي بأمر من المقيم البريطاني، وأجبره على الالتزام بنظام الهدنة، وعدم التعرض للسفن التجارية (Onley, The Politics of Protection in the Gulf, 52 - 53)، وهذا التدخُّل السريع من قبل بريطانيا إنما جاء في إطار نظام الهدنة الذي منح بريطانيا إمكانية التحكم في العلاقات الاقتصادية التي تربط بين الدول والإمارات المطلَّة على الخليج العربي (Onley, The Politics of Protection in the Gulf,)

(31)، وهو تطوُّرٌ إضافي في مهام المقيم البريطاني ومسؤولياته، بعد تحوُّل نظام الهدنة من مؤقتة إلى دائمة بتوقيع معاهدة 1853م، ليكون أيضًا منسبًا للعلاقات الاقتصادية بين أطراف الهدنة، والتوسط لحسم وتسوية النزاعات المرتبطة بها، وإدارتها وتوجيهها وفق مصالح بريطانيا، بعد أن كانت مهمته تقتصر على المراقبة السياسية والعسكرية، وهذا التوسُّع في النفوذ الاقتصادي البريطاني حقَّق مكاسب عظيمة لبريطانيا، على الرغم من أن توسع مسؤوليات المقيم البريطانية جاء نتيجة لطلب مشيخات الخليج الملح، ويقينهم بأنَّ إيجابيات تدخُّله تعود عليهم بالفائدة، إضافةً إلى التزام بريطانيا بحماية نظام معاهدات الهدنة، خاصَّةً بعد فشل محاولاتهم لتسوية خلافاتهم فيما بينهم من دون تدخل المقيم البريطاني (Onley, The Politics of Protection in the Gulf, 2004, P 71). بهذا ضَمِن البريطانيون عبر نظام الهدنة حركة آمنة ومجانية لسفنهم التجارية، في حين فرضت الرسوم الجمركية على المستوردات التي كانت تصل إلى موانئ الخليج، ما منح الثَّجَّار البريطانيين ميزةً تفضيليةً على منافسيهم المحليين والدوليين، ولذلك تحولت الرسوم الجمركية إلى أداة للهيمنة الاقتصادية البريطانية على الخليج العربي ومشيوخاته (AlSaqr, 154). وبالمقابل حقق نظام الهدنة لمشيخات الخليج السلام والاستقرار بعد أن كانوا في صراعات متجددة على أحواض الغوص الغنيَّة بالؤلؤ، وكان لهذا التطوُّر تأثير كبير في أعمالهم في استخراج اللؤلؤ، وتجارته مع البريطانيين، التي ازدهرت بصورة كبيرة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحققت عوائد مادية كبيرة، لكنَّ مكاسبهم منها كانت محدودة مقارنة بمكاسب البريطانيين الذين تحكَّموا بتجارة اللؤلؤ مع الهند وأوروبا من دون أي تدخل من حكام الخليج العربي، (AlSaqr, 173)، وبهذا فإن نظام الهدنة يكون قد أنشئ بنيتة اقتصادية محدَّدة، تحكَّم الخليج العربي وتقوُّدها بريطانيا، والتي تقوم على تبعية مشيخات الخليج الاقتصادية لبريطانيا، وذلك من خلال المديونية التي تُبقيهم مرتبطين بالتجار البريطانيين، نتيجة اعتماد أعمال الغوص وصيد اللؤلؤ على القروض التي يحصلون عليها من بريطانيا، ونظرًا لارتباط أعمال الغوص بتقلُّبات المناخ، وبالتالي تغيُّر انتظام المردود وعدمه، ما يجعلهم عرضة للعجز عن تسديد الديون المستحقة عليهم، كما يقوم اقتصاد الهدنة البحرية على تقسيم العمل بين العرب والبريطانيين، ففي حين يتولى عرب الخليج الأعمال القاسية والخطرة للحصول على اللؤلؤ، يتولى البريطانيون إدارة العلاقات التجارية لمشيخات الخليج بكل ما تعود عليهم بالربح الوفير، وهو جانب أساسي من البنية الاقتصادية التي أنشأها البريطانيون في الخليج، وذلك من خلال نقل اللؤلؤ من مرافئ اصطياذه إلى مركز تصنيعه في الهند ولندن، ليتَّم تسويقه لاحقًا في أوروبا، وهذه البنية الاقتصادية حوَّلت الخليج العربي إلى مصدر للؤلؤ الخام، ما منح بريطانيا السيطرة الكاملة على العملية الاقتصادية المرتبطة بالؤلؤ، وهذه البنية الاقتصادية ركيزة أساسية من ركائز السيطرة الاقتصادية لبريطانيا على الخليج العربي (AlSaqr, 148 - 149).

ارتبط الثَّجَّار المحليون بعلاقات وحسابات مصلحية مع الحكام، وذلك بطريقة تجعل نجاح أحدهما في عمله مرتبطًا بالآخر بشكل وثيق، ففي حين تولى الحكام توفير الحماية للسفن التجارية والتزام التجار بدفع الرسوم الجمركية

والمبالغ المترتبة عليهم، والتي كانت تساعد الحكام إلى حد كبير في حماية ممتلكاتهم وتوسيع سلطاتهم، وتعززت هذه العلاقة المصلحية مع تزايد عمليات النهب والسرقة التي تتعرض لها السفن التجارية في الخليج العربي، سعت بريطانيا لاستغلال هذه العلاقة عندما شهدت بعض التوتر من خلال التعهد للحكام بحماية سلطاتهم وملكهم، وتوسيعه في مقابل السيطرة على تجارتهم الخارجية، ما انعكس بشكل كبير على نشاط التجار المحليين، وإجبارهم على تعزيز ارتباطهم ببريطانيا، وجاء هذا التغيير في مصلحة بريطانيا وهيمنتها الاقتصادية على الخليج العربي (AlSaqer, 142 - 146). شكلت تجارة اللؤلؤ جوهر الاقتصاد المحلي وأساسه المتين في الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر؛ كونها تعتمد على أهم ثرواته، فقبائل الساحل العماني والإمارات كانت تعتمد بشكل رئيس على صيد اللؤلؤ كمصدر رئيس للرزق، والذي يتركز موسمه الرئيس بين شهري مايو ونوفمبر، وهذه الحقيقة أدركتها بريطانيا، وسعت للهيمنة على تجارة اللؤلؤ باهتمام كبير، وكان نظام الهدنة أداتها الرئيسة لتحقيق هذا الهدف؛ إذ حرصت على أن تتزامن الهدنة المؤقتة التي أقرتها معاهدة عام 1835م مع موسم الغوص على اللؤلؤ لتحقيق أعلى العائدات من تجارته، وأرادت بريطانيا من هذه الرؤية الاقتصادية لمفهوم الهدنة تجاوز بُعدها العسكري، الذي يهدف لحماية الملاحة التجارية من القرصنة، وفرض السلام والاستقرار، وتضمينه بُعداً اقتصادياً يحقق مصالحها الاقتصادية على حساب الاقتصاد المحلي للخليج العربي، باعتبارها القوة الوحيدة المخولة بحماية موسم صيد اللؤلؤ، ومنع النزاعات القبلية التي يمكن أن تعطله، كما حدث عام 1834م، عندما توقّف صيد اللؤلؤ بسبب النزاعات القبلية، وما تسببت به من خسائر جسيمة لعرب الخليج، وهو ما يعكس المضمون الاقتصادي لنظام الهدنة، كآلية للهيمنة الاقتصادية البريطانية على الخليج العربي (Crouzet, 84 - 85)، كما شغل اقتصاد السلب والغزو حيزاً مهماً من الاقتصاد الخليجي؛ نتيجة الاعتماد عليه بشكل واسع كمصدر رزق، لكن انضمام مشيخات الخليج إلى نظام معاهدات الهدنة أوقف هذه الأعمال، وحصر نشاطهم الاقتصادي بالأعمال المشروعة سواء كان بصيد اللؤلؤ، أو العمل التجاري، وأظهر تطوّر نظام معاهدات الهدنة تغييراً في ميول العرب باتجاه الأعمال المشروعة (Crouzet, 77)، وهذا يعود أيضاً إلى استغلال بريطانيا لنظام الهدنة للتدخل في النزاعات الاقتصادية بين القبائل، وتسويتها بطريقة تُعزّز سيطرتها على ثرواتهم وقدراتهم، وإخضاعها لحسابات تُحقّق مصالحهم، ما يؤكد استغلال بريطانيا العميق لنظام الهدنة في تعزيز سيطرتها الاقتصادية على الخليج العربي (Crouzet, 85).

الخاتمة:

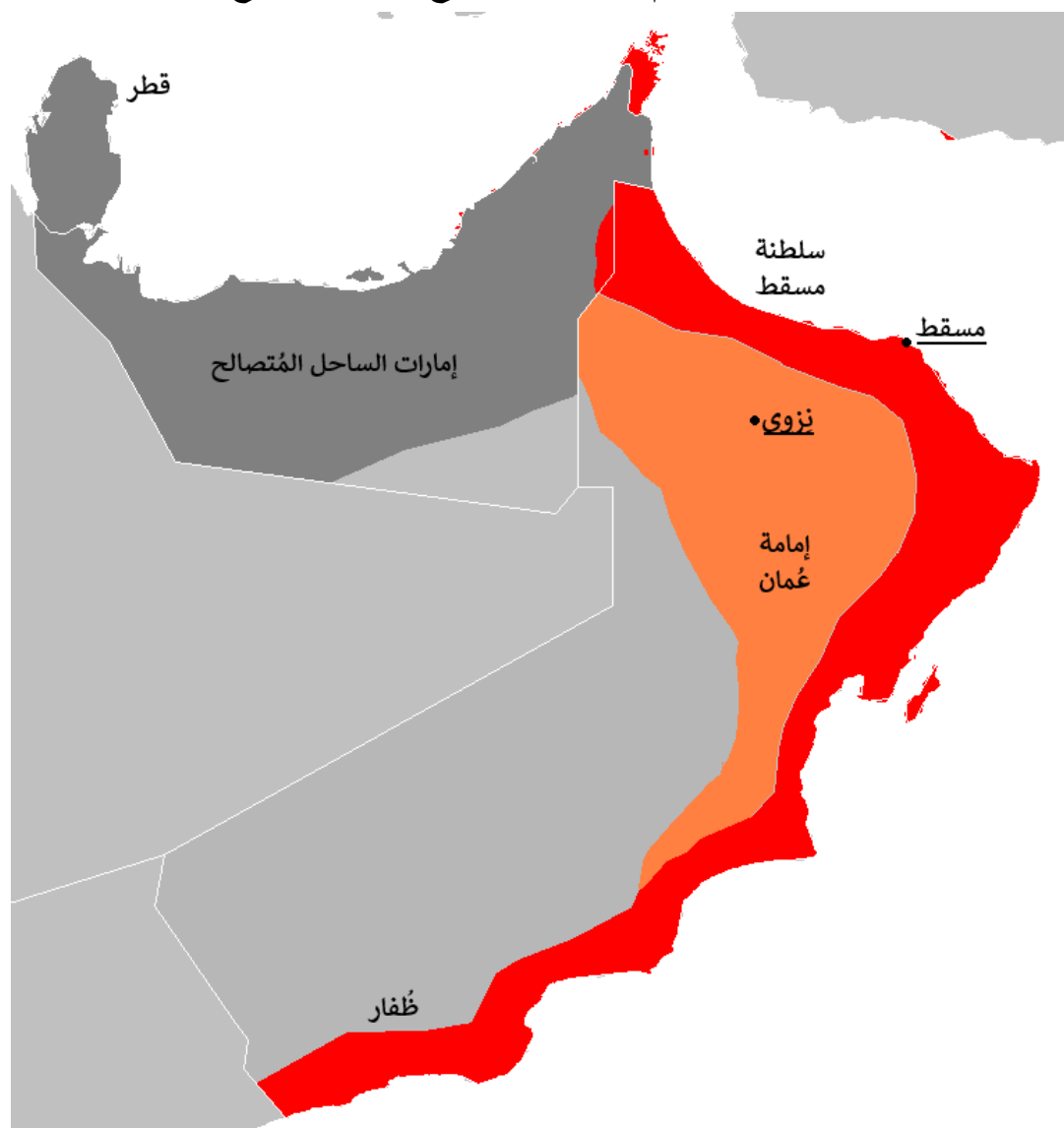
تعاقت عددٌ من القوى الأوروبية في السيطرة على الخليج العربي، لكن البريطانيين أظهروا فهمًا أعمق وأدق للصراعات المحلية، وطبيعة العلاقات القبلية التي تحكمها، وتمكّنوا من إدارتها والتحكّم فيها من خلال السطوة العسكرية كمقدمة، إضافةً إلى نظام معاهدات الهدنة البحرية الذي استطاعت بريطانيا من خلاله ضبط

المنطقة، وإدارتها وفق مصالحها، نتيجة التغيرات العميقة التي أحدثتها في بنية السلطة والحكم في مشيخات الخليج العربي -الساحل المتصالح-، وقد انتهت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- جرّد نظام معاهدات الهدنة مشيخات الخليج من الحق في القرارات السيادية المتعلقة باستخدام القوة، مقابل التمتع بالحماية البريطانية، وينسحب ذلك على الامتناع عن القيام بأعمال عدوانية بين أطراف النظام، والتوقف عن أعمال القرصنة البحرية.
- أعطى نظام معاهدات الهدنة المقيم البريطاني سلطة تدخلية في شؤون مشيخات الخليج العربي -الساحل المتصالح- سواء المتعلقة بنزاعاتهم القبلية، أو بخياراتهم في بناء علاقاتهم الخارجية، بحيث أخضعها لاعتبارات وتوازنات تكرس السيطرة البريطانية على الخليج العربي.
- حرصت بريطانيا على تطوير نظام معاهدات الهدنة بشكل متدرج؛ بهدف جعل انتقال مشيخات الخليج من السيادة في الحكم إلى التبعية من دون ردّات فعلٍ رافضة للسيطرة البريطانية، وبرز هذا الجانب بشكل واضح في نقل مشيخات الخليج من التبعية المؤقتة (معاهدة 1843م) إلى التبعية الدائمة (معاهدة 1853م).
- صاغ نظام معاهدات الهدنة هيكلًا اقتصاديًا محدّدًا للخليج العربي، يقوم على احتكار بريطانيا لمستوياته المرتبطة بالتصنيع والتسويق، في حين ربط مشيخات الخليج بقاعدته المرتبطة بصيد اللؤلؤ، وما يفرضه من تقييدهم بمدونية دائمة للبريطانيين.
- نظام معاهدات الهدنة البحرية نظامٌ مركّبٌ، فهو من ضمن تحقيق السلام والاستقرار في الخليج العربي، كما أنه تزامن مع مواسم صيد اللؤلؤ لاستغلاله اقتصاديًا من دون أي تعطيل أو عرقلة للعمل بسبب الصراعات والنزاعات التي قد تنشأ بين مشيخات الخليج.
- حقّق نظام معاهدات الهدنة لبريطانيا الهيمنة الاقتصادية بفضل الرسوم الجمركية التي فرضتها على البضائع التي تصل موانئ الخليج العربي، في حين حرّرت سفنها من أي أعباء أو قيود تعطل نشاطها التجاري أو تؤخّره، ما منحها ميزة تنافسية ضد خصومها ومنافسيها الدوليين.
- أخضع نظام معاهدات الهدنة مشيخات الخليج لمجموعة من الشروط التي تحمل دلالات رمزية للسيطرة البريطانية على الخليج العربي، وأهمّها تفتيش سفنهم، وإلزامهم برفع راية موحّدة على سفنهم، وحمل وثيقتين موقعتين من المقيم البريطاني (الأولى تحمل مواصفات السفينة، والثانية هي تصريح بالإبحار والتنقل)، ويتم تجديدها كل عام.
- تمكّنت بريطانيا عبر نظام معاهدات الهدنة من تقويض المنافسة الأوروبية، وتقليص وجودها في الخليج العربي، كما تراجع تأثير القوى الإقليمية في ظل الوجود الفاعل والمسيطر لبريطانيا.

ملاحق البحث

خريطة رقم (1): خريطة توضح الساحل المتصالح



المصدر: الأرشيف الرقمي - مكتبة قطر الرقمية

خريطة رقم (2): خريطة عثمانية لإمارات الساحل المتصالح ترجع لعام 1896م



المصدر: الأرشيف الرقمي - مكتبة قطر الرقمية

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أ - الكتب

- (1) إندراي، روي فيريرا. يوم سقطت هرمز، ترجمة: عيسى أمين، مؤسسة الأيام، د.ت.
- (2) تومانونيتش، نتاليا نيكولايفنا. الدول الأوروبية في الخليج العربي من السادس عشر إلى القرن التاسع عشر. ترجمة: سمير نجم سطات، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، 2006.
- (3) التكريتي، سليم طه. المقاومة العربية في الخليج العربي، دار الرشيد، 1982.
- (4) سلوت، ب.ج. عرب الخليج 1602 - 1784، ترجمة: عابدة خوري، مركز دراسات عيلام، 1993.
- (5) ولسون، أرنولد ت. تاريخ الخليج. ترجمة: محمد أمين عبد الله، وزارة الثقافة والتراث في سلطنة عُمان، 2016.
- (6) قاسم، جمال زكريا. تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج1، دار الفكر العربي، 1997.
- (7) قاسم، جمال زكريا. تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج2، دار الفكر العربي، 1997.
- (8) كيلى، جون. ب. بريطانيا والخليج 1795 - 1870، ترجمة: محمد أمين عبد الله، ج1، وزارة التراث القومي والثقافة، د.ت.
- (9) ليونوفيتش، ميخين فيكتور. حلف القواسم وسياسة بريطانيا في الخليج العربي في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة: سمير نجم الدين سطات، جمعة الماجد للثقافة والتراث، 2009.
- (10) لوريمر، ج.ج. دليل الخليج (القسم التاريخي)، ج1، د.ن، د.ت.
- (11) العابد، فؤاد سعيد. سياسة بريطانية في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ذات السلاسل، د.ت.
- (12) العيدروس، محمد حسن. تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1998.

ب - المجلات

- (13) آل خليفة، عبد الله بن علي. التواجد الهولندي في قارة آسيا والخليج العربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلد. 13، العدد. 3، آب 2022، ص 33 - 45.
- (14) آل خليفة، عبد الله بن علي. شركة الهند الشرقية الفرنسية بين الدوافع والمنافسة 1075 - 1225 هـ 1664 - 1810 م، مجلة العلوم العربية والإنسانية، مجلد. 2، العدد. 1، حزيران 2023، ص 301 - 346.
- (15) إسماعيل، جاكلين. "سياسة بريطانيا في الخليج العربي والكويت في القرن التاسع عشر". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٦، ١٩٧٨، ص ١١ - ٣٢.
- (16) الجاف، جاوران حسين فيض الله. الغزو الهولندي للخليج العربي، مجلة كلية التربية للبنات، العدد 25، أيلول 2024، ص 28 - 54.
- (17) الجبوري، شاهة ضياء دحام. "التغلغل البرتغالي في الخليج العربي (1500 - 1650)". مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد. 29، العدد. 10، تشرين الأول 2022، ص 198 - 218.
- (18) الحوي، علي فاروق. الصرع البرتغالي الهولندي في الخليج العربي (دراسة تحليلية). مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، مجلد. 10، العدد. 4، 2020، ص 436 - 466.
- (19) حسن، غفران محمد - حسن، جنان محمد. بريطانيا في الخليج العربي من البحر إلى البر (القرن السابع عشر - القرن العشرين)، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية، الجزء. 2، مجلد. 11، العدد. 37، آب 2024، ص 433 - 454.
- (20) حسن، لؤي عبد الرسول. "سياسة بريطانيا تجاه منطقة الخليج العربي حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩". مجلة أسر رمزي، مجلد. ٨، العدد. ٣٠، ٢٠١٢، ص ٤٨ - ٦٢.

- 21) الشماسي، أحلام محمد سرور مبارك - شترة، خيرة الدين. المحاولات الفرنسية للتغلغل الاقتصادي في منطقة الخليج العربي في الفترة من القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي، مجلة وقائع تاريخية، العدد. 38، 2023، ص 325 - 361.
- 22) الصالح، عصام خليل محمد إبراهيم. السياسة البريطانية في الخليج العربي - الأهداف والنتائج 1600 - 1843م. مجلة مداد الآداب، العدد. 4، 2012، ص 435 - 476.
- 23) عدوان، عصام محمد علي. "الصراع العثماني البرتغالي البحري في القرن السادس عشر". مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد. 51، كانون الأول 2019، ص 43 - 57.
- 24) المشهداني، خليل إبراهيم. الإمام الناصر بن مرشد اليعربي ودوره السياسي في عمان 1624 - 1649. مجلة كلية الآداب، العدد. 76، 2007، ص 383 - 395.
- 25) آلن، كالفن. هـ، أسلوب المصالحة البريطاني وأثره في تجزئة إمارات الخليج، مجلة دراسات الخليج والخليج العربي، العدد. 11، 1977، ص 67 - 84.

المراجع الأجنبية

- 1) AlSaquer, Alia. "Maritime Encounters: Pirates, Rivalry, and British Control over the Trade Network in the Arabian Gulf 1797-1947". 2024. Birkbeck, University of London, PhD dissertation
- 2) Al-Sagri, Saleh Hamad. "Britain and the Arab Emirates 1820-1956: A Documentary Study". PhD dissertation, University of Kent at Canterbury, 1988.
- 3) Alkhalifa, Abdulla Bin Ali. "The Maritime Truces and Their Impact on the Sheikdoms of the Arabic Trucial Coast in the Nineteenth Century." Istanbul Journal of Arabic Studies, vol. 7, no. 1, 2024, pp. 3-25.
- 4) Al-Shamlān, 'Abd al-Rahmān ibn Rāshid. "British Influence and Interests in the Gulf and Southern Arabia between 1798 and 1853 in the Light of Muhammad Ali's Campaigns." Darah Journal of Arabian Peninsula Studies, vol. 3, 2025, pp. 1-28.
- 5) Crouzet, Guillemette. "'Pax Britannica' in the Gulf? Strategies for Indirect Rule, 1810-1853". Inventing the Middle East: Britain and the Persian Gulf in the Age of Global Imperialism, McGill-Queen's University Press, 2022.
- 6) Onley, James. "Britain's Informal Empire in the Gulf, 1820-1971." Journal of Social Affairs, vol. 22, no. 87, Fall 2005, pp. 29-45.
- 7) Onley, James. Britain and the Gulf Shaikhdoms, 1820-1971: The Politics of Protection. Occasional Paper No. 4, Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, 2009.
- 8) Onley, James. "The Politics of Protection in the Gulf: The Arab Rulers and the British Resident in the Nineteenth Century." New Arabian Studies, vol. 6, 2004, pp. 30-92.
- 9) Peterson, J. E. "Britain and the Gulf: At the Periphery of Empire." The Persian Gulf in History, edited by Lawrence G. Potter, Palgrave Macmillan, 2009, pp. 277-293.